المحركات العولماتية للهجرة: الهشاشة المعرفية والمحفزات النظمية

أ.د/عامر مصباح

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

جامعة الجزائر 3

الملخص

تواجه معظم دول العالم مشكلة الهجرة السكانية كإحدى التأثيرات العولماتية على المجتمعات الهشة اقتصاديا واجتماعيا، لكن بالنسبة للمجتمعات الإفريقية فقد كانت أكثر عرضة لهذه الظاهرة وبطريقة أكثر مأساوية بسبب تأثيراتها العميقة في اتجاهات مختلفة وعلى مستويات متعددة، مثل تأثير هجرة الأيدي العاملة المحترفة على الاقتصاديات الإفريقية، عدم استقرار الأمن المجتمعي، استغلال المهاجرين في الأنشطة غير الشرعية، وتصاعد المشاكل الأمنية المصاحبة لحركة الهجرة في المجتمعات التي تمر بها خطوط الهجرة، وصولا إلى دول الاستقبال على الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

الكلمات المفتاحية: العولماتية – الهجرة – الاتصال – التكنولوجيا – الصور المعرفية.

Absract

Most states around the world faces migration problem as one of worldism consequences on economic and social fragile societies, but for African societies were more vulnerable by this phenomenon and with more tragidy as result of its deep effects toward different dirrections and on multiple levels, such as impact of migration of proffsesional workers on African economies, societal security destibilization, exploitation of migrants in illegal activities, and escalation social security associeted with migration movement in societies that penetrate by migration lines, reached to receipt states on norther side of Mediterranean Sea.

Key words: Globalization, Migration, Communication, Technology, Cognitive pictures.

المقدمة

من حيث الجوهر، ظاهرة الهجرة (غير الشرعية على وجه الخصوص) هي عملية ذهنية تجري عبر العقول وتؤثر على الوجدان والانفعالات النفسية قبل أن تكون حركة سلوكية تتفاعل باتجاه وجهة جغرافية معينة، تصنع تلك العملية المعرفية والنفسية بواسطة أدوات العولمة وديناميكياتها السيكولوجية والتنظيمية وتأثيراتها الرمزية؛ إنها تتعلق في المقام الأول بتلك التصورات الذهنية والتوقعات الإدراكية وحتى الآمال التي تصنع معرفيا وبطريقة اصطناعية في أذهان هشة وذات قابلية كبيرة للتقولب الذهني بسهولة، بواسطة الصور التي تبث باستمرار عبر الفضائيات التلفزيونية والمعلومات التي تسوّق في مواقع التواصل الاجتماعي، التي أصبحت تخترق بسرعة كبيرة المسافات الجغرافية الطويلة وفي فترة زمنية قصيرة تعد باللحظات، وتتطفل بطريقة معقدة على خصوصيات الأفراد والجماعات الحضارية والثقافية والاجتماعية والرمزية، مخلّفة وراءها تناقضات كبيرة في أذهان الناس وانفعالاتهم بين الواقع الاجتماعي الذاتي البائس، والصورة الجذابة نمطيا المنقولة بواسطة وسائل الاتصال العولماتي. تبدأ التناقضات من التفاعل بالنقد وحالات اليأس والرؤية الظلامية للواقع، وتنتهي بالحركة النشطة العشوائية وغير العقلانية للانتقال نحو المناطق التي تصوّر إعلاميا على أنها الوضعية المثلى للحياة الكريمة.

خلقت العولمة الاتصالية فجوة معرفية كبيرة في أذهان المجتمعات الفقيرة بين الحياة البائسة التي تحيط بهم والحالة الفضلى فيما وراء البحار، المنقولة بواسطة أدوات العولمة (الإعلام والسينما)، وسهّلتها مجموعة العوامل المرتبطة بخاصيات العالم الذي نعيش فيه والمعولم رمزيا واقتصاديا.

من بين خاصيات العولمة النظمية المسئولة عن ظهور الفجوة الذهنية المغذية لدافعية الهجرة غير الشرعية وتنشيطها، زيادة حركة تنقل الأشخاص، تحسن أدوات النقل، انفتاح الاقتصاديات الوطنية على الاقتصاد العالمي والمؤسسات المالية الدولية، ليبرالية الأسواق، حرية التجارة، إعادة هيكلة الاقتصاديات الوطنية وفق معايير العولمة الاقتصادية، إنشاء المناطق الحرة وغيرها.

يكفي للتدليل على ذلك، بأن الكثير من الدول الإفريقية التي تمثل مصادر متدفقة للهجرة غير الشرعية، تستضيف عددا كبيرا من الشركات المتعددة الجنسيات وتبنت تسهيلات كبيرة لجلب الاستثمار الأجنبي، وانخرطت في النظام الاقتصادي الليبرالي في صورته الفجة، بشكل خلق فجوة اجتماعية عميقة بين الأغنياء والفقراء. الأكثر من ذلك، أن الكثير من هذه الفواعل تتمتع بموارد طبيعية كثيرة مثل النفط والغاز والمعادن النفيسة الأخرى كالماس والذهب.

بناءً على الأرضية السابقة، تظهر الإشكالية المعقدة حول الفجوة المعرفية الذهنية الكبيرة المبنية على التناقض الحاد بين الوضعية الاجتماعية البائسة للمجتمعات الإفريقية، والصورة النمطية المتوطنة في الأذهان حول الحياة الكريمة في المجتمعات التي تقطن المناطق الشمالية من العالم؛ ومن ثم يمكن طرح التساؤل التالي: ما هي طبيعة المحركات العولماتية المغذية للفجوة الذهنية المسئولة عن حركة الهجرة من إفريقيا نحو مناطق العالم الأخرى؟ ما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للهجرة على دول المصدر والاستقبال؟

سنناقش هذه الإشكالية من خلال التطرق إلى المحاور التالية:

- الأرضية النظرية حول تأثير الصور المعرفية على سلوك الهجرة؛
- المحركات الاتصالية للهجرة؛
- المحركات النظمية للهجرة.

أولا: الأرضية النظرية حول تأثير الصور المعرفية على سلوك الهجرة

الصورة المعرفية هي مجموعة من الأفكار والمعلومات والتجارب العملية المترابطة فيما بينها، يحوّلها العقل إلى رموز تشكل الخريطة المعرفية حول موقف معين أو إدراك لبيئة معينة بكل مكوناتها، تتحول بموجب ذلك إلى مرجعية للسلوك الفعلي والأحكام التي يطلقها، والقرارات التي يتخذها الفرد إزاء الوضعيات المختلفة التي يتفاعل معها في العالم الخيالي المجرد أو العالم الفيزيائي الملموس. تتدخل الصور المعرفية في صياغة كل تفاعلات الفرد الذهنية (طريقة التفكير)، الإدراكية (طريقة التعرف على الأشياء)، والسلوكية؛ فهي تصوغ اتجاهات الفرد النفسية،[1] ميوله النفسية والمعرفية، طموحاته، آفاقه في التفكير، تزوده بنظام معرفي في تصنيف الموضوعات والأشخاص وسلم أولوياته الخاصة وردود أفعاله العقلانية أو التلقائية.

فإذا أسقطنا المفهمة السابقة للصور المعرفية على موضوع الهجرة، نجد أن كل فرد قد تشكلت لديه الهجرة كفكرة في الذهن عبر المقارنة بين المحيط الاجتماعي الخاص والآخر، صاغ مجموعة من التوقعات بناءً على تجربته الخاصة أو المعلومات التي جمعها بواسطة أدواته الخاصة، تعلم بعض التجارب عن طريق التلقين أو الممارسة الذاتية؛ تفاعلت كل هذه العناصر فيما بينها وشكلت صورة معرفية ينظر عبرها الفرد إلى الهجرة، سواء بطريقة سلبية، إيجابية، متحفظة، أو مغامرة. الفكرة الأساسية في هذا الصدد من منظور أنصار المقاربة المعرفية،[2] أن الصورة المعرفية قولبت موقف وسلوك الفرد إزاء موضوع الهجرة، بحيث لا يستطيع أن يتصرف بعيدا عنها، يزداد تأثير هذه الصورة على السلوك كلما استحكمت في العقل بشكل مزمن وبناء على مستوى الصرامة الترابطية التي تتمتع بها.

تشكل الصور المعرفية نموذجا مرجعيا لإجراء المقارنات والتناظرات المستمرة بين ما يشاهده ويتفاعل معه الفرد يوميا وما يحتفظ به في ذهنه حول الحالة التي يطمح أن يكون حاله في كثير من الحالات، تنشئ تلك المقارنات التناقضات المعرفية أو ما أسماها **ليون فيستنغر** "بالتنافر المعرفي"،[3] عندما يحتدم ذلك التناقض وتتسع الفجوة المعرفية ضمن المقارنة بين الصورة المعرفية والواقع المادي، تنشأ الدافعية القوة للتخلص من آثار التنافر، وإحدى الخيارات المفضلة هي البحث عن الانسجام بين الصورة المعرفية والواقع المادي. لا يتوفر هذا الواقع إلا عن طريق الانتقال إلى تلك المناطق التي تتوفر على الشروط المادية التي تستجيب لطموحات الفرد، والذي يمكن أن يجد فرصة للانتقال أو الهجرة بطريقة شرعية، أو أنه يتحدى العوائق القانونية والحواجز أو الموانع الجغرافية بواسطة المغامرة بالهجرة غير الشرعية.

صحيح أن بعض المنظّرين حاول تطبيق مفهوم "الصورة المعرفية" على مستوى عام وشامل، وأدخل تعديل على المفهوم ليتلاءم مع الحالة التي أسقطها عليها (عملية صنع القرار الإستراتيجي)، بحيث أطلق مفهوم "الصورة الإستراتيجية"، والتي تعني: "الطريقة التي ينظم بواسطتها صناع القرار ويبنون ويقيّمون ويربطون بها الموضوعات مع بيئتهم."[4] حتى هذا الاستخدام الموسع لمفهوم الصورة المعرفية مفيدة في تحليل منظورات صناع القرار في الدول المختلفة حول الهجرة والمهاجرين في الدول الصناعية مثل دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، إذا كانت بعض الدول الأوروبية كبريطانيا وإيطاليا وكذلك الولايات المتحدة تنظر إلى الهجرة كمشكلة وتهديد يجب مقاومته بكل الوسائل الممكنة بما فيها التضحية ببعض المكاسب والقيم الثقافية والإنسانية، فإن دول أخرى مثل ألمانيا وكندا تنظر لها على أنها مصدر لتطعيم مجتمعاتها وزيادة حجم الأيدي العاملة التي يتطلبها تطورها الاقتصادي.

النتيجة المنطقية هي أن الصور الإستراتيجية هي أداة مناسبة لمعالجة صف الخيارات المطروحة للموقف من حيث تقييم التوقعات حول نتائج كل خيار، وانتقاء البديل الأكثر ملاءمة والأكثر ربحا؛ وكلما كانت هذه الصورة متكاملة، كلما شكّلت إطارا مناسبا لمعالجة خيارات الموقف.[5] تطبق هذه العملية على الجماعة الكبيرة المتخصصة وعلى الحالات الفردية، بحيث، أي في الأخير يجد كل فرد حاجة ماسة لاتخاذ قرارات كبرى في حياته التي يعتقد أنها سوف تغيّر شكل حياته ومساره الشخصي، وإحدى هذه الوضعيات التي يجد الفرد نفسه فيها هي اتخاذ قرار الهجرة من بلد إلى آخر؛ وهو ليس بالقرار السهل ولا السريع، لأنه يقوم بالكثير من الحسابات وتتملكه الكثير من المخاوف؛ البعض من الناس يميل إلى المغامرة والتجريب، والبعض الآخر يميل إلى القيام بالحسابات الدقيقة، والبعض الآخر يتحفظ ويميل إلى إبقاء الوضع على ما هو عليه. في كل حالة، يتخذ الفرد قرارات إستراتيجية بناء على تصورات ذهنية وتوقعات معرفية على المقدمات أو الأسباب والنتائج المتوقعة من كل خطوة يخطوها في حياته الشخصية.

الحقيقة أن المنظّرين في المقاربة المعرفية[6] قد أشاروا إلى أن هناك عدد من المتغيرات الدخيلة التي تؤثر على بناء الصور المعرفية مثل المعلومات والاعتقادات غير المنطقية، سوء الإدراك، سوء الفهم، الانفعالات غير العقلانية، المعلومات المغلوطة أو المتطرفة؛ التي تساهم في خلق التناقضات وفي بعض الأحيان تمزق الصورة المعرفية في الذهن، ينعكس ذلك على الاضطراب في مواقف الفرد، التردد، الريبة، التغير في المواقف، عدم الثقة في النفس. يرجع كل ذلك إلى عدم تماسك الصورة المعرفية في الذهن حول الموقف الاجتماعي وصعوبة تحديد الموقف المناسب إزاء الوضعية التي تواجه الفرد. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي أيضا التماسك الصارم في الصورة المعرفية والجمود في تطويرها إلى تعطيل أداة التفكير والميل المتزايد نحو المغامرة ورفض كل المعلومات التي تناقض أسس الصورة المعرفية المتأصلة في الذهن بشكل صارم؛ كأولئك الذين حسموا أمرهم في الهجرة عبر البحر دون التفكير في عواقب هذا القرار والمخاطر التي يمكن تودي بحياته كلية وسط البحر.

1- تأثير نظام الاعتقادات على السلوك الاجتماعي

يعني نظام الاعتقادات سلسلة من الأفكار المترابطة والراسخة في الذهن ترسبت عبر الزمن وشكلت قالبا رمزيا يستخدم بشكل آلي في تفسير الأشياء وتقييم المواقف وتحليل الأحداث التي تجري في المحيط الاجتماعي للفرد. ليس بالضرورة أن يكون نظام الاعتقادات منطقيا وعقلانيا، ولكنه أداة العقل السهلة وذو محتوى معرفي في إدراك العالم الخارجي.

يشكل نظام الاعتقاد مكونا مفاهيميا رئيسيا في المقاربة المعرفية[7] لتحليل موضوعات السياسة والاجتماع على حد سواء، لأن تأثيره يجري على مستوى البنية المعرفية للأفراد، ومن ثم يكون مصدرا مرجعيا في إنتاج السلوكيات المختلفة وإدراك البيئة الخارجية وإصدار الأحكام المعيارية. يعني ذلك من الناحية المنهجية، أن أي تحليل للظواهر الاجتماعية –كالهجرة مثلا- يجب أن يبدأ من البنية المعرفية للأفراد ونظم الاعتقاد التي يحملها في تفسير العالم الخارجي ونظرتهم لوجودهم الاجتماعي.

من أجل المفهمة التحليلية لمحتوى نظم الاعتقاد المؤثرة على السلوك الاجتماعي، اقترح أنصار المقاربة المعرفية[8] عدد من المصطلحات مثل صورة الآخر، الرمز العملياتي، الخريطة المعرفية، مرآة الصورة، والانتساب المعرفي. يتعلق بالمصطلح الأول بفكرة أننا نفسر مواقف وسلوكيات الآخرين بناءً على الصورة المعرفية التي كوّنها حول العالم الخارجي عبر التجربة أو التقييمات الذاتية ونقوم بإسقاطها بصورة عمومية نسبيا، التي تساعد على تكوين أحكام إيجابية أو سلبية عن الآخرين. ففي حالة الهجرة، نجد أن المهاجرين يندفعون نحو مناطق الجذب بسبب الصورة المعرفية الإيجابية التي كونوها حول تلك المناطق مثل إمكانية الحصول على فرصة عمل مناسبة، تعليم جيد للأطفال، تكوين ثروة في فترة قياسية،

الحصول على مستوى من الرفاهية الاجتماعية، إعالة العائلة التي يتركونها خلفهم وهكذا. في مقابل ذلك، تؤدي الصورة المعرفية السلبية عن الآخر إلى إلغاء خيار الهجرة أو التردد فيها بسبب عدم التماسك أو التأرجح بين الإيجابية والسلبية؛ مثل وجود العنصرية والتمييز في الوظائف، شيوع المشاعر المناهضة للمهاجرين، تدني احتمال الحصول على وظيفة أو تكوين ثروة، تدني فرصة الحصول على مستوى من الرفاهية الاجتماعية وغيرها.

لقد لخص أنصار المقاربة المعرفية هذا الاتجاه السلبي نحو الآخر في مصطلح "الاعتقاد السلبي المتأصل"[9] (Inherent Bad Faith). يتقاطع أنصار المقاربة في المعرفية في التحليل السياسي مع تراث علم النفس الاجتماعي حول دراسة وتحليل الاتجاهات النفسية، في فكرة أن السلوك الاجتماعي للفرد ينبثق إلى حد بعيد من طبيعة ومحتوى الاتجاهات النفسية والتماسك المعرفي والاتصالات الإقناعية،[10] بناءً على افتراض منهم أن إحدى مكونات الاتجاهات النفسية نحو الموضوعات والقضايا هو المكوّن المعرفي.

من جانب آخر، يتضمن نظام الاعتقاد المؤثر على السلوك الاجتماعي للفرد ما أسمته **جيرل روزاتي** (Jerel A. Rosati) بـ "صور المرآة"[11] (Mirror images)، وهي قريبة من معنى الصورة المعرفية، لكن الإضافة التي أرادت التأكيد عليها هي دور خزان الذاكرة كمرجعية متضمنة لقوالب معرفية جاهزة لقولبة السلوك بطريق نمطية إزاء كل المواقف والأحداث التي تجري حول الفرد. تكمن قوة التأثير لهذا المفهوم على السلوك في أن الأفراد في كثير من الأحيان يكونون سجناء للمعلومات والخبرات المخزنة لديهم حول الموضوعات المختلفة؛ فإذا على سبيل المثال، كان الفرد لديه معلومات إيجابية مخزنة في ذاكرته حول فوائد وامتيازات الهجرة، فإنه من المحتمل أن يتبنى كل الخيارات ويسلك كل السبل من أجل فقط تحقيق تلك التوقعات التي في ذهنه أو على الأقل يختبر خزان الذاكرة حول الهجرة في العالم الفعلي. العكس أيضا صحيح، عندما يكون خزان الذاكرة أو صور الذاكرة مليء بالمعلومات السلبية والتجارب المؤلمة حول موضوع الهجرة، فإن دافعية الفرد نحو الهجرة تضمر أو ينعدم التفكير حولها تماما حتى ولو يشاهد الكثير من المهاجرين يعبرون البحار بطريقة شرعية أو غير شرعية.

إلى جانب مفهوم "صور المرآة"، هناك مكون آخر لنظام الاعتقاد لدى الفرد وهو ما أسمته جيرل روساتي بـ "الصورة الذاتية للمعنوية والنشاط"[12] (Virile and Moral Self-Image)، التي هي في حقيقة الأمر الجانب العملي في تفعيل السلوك الفعلي للفرد في شكل مندفع أو ناكص، بمعنى آخر تحويل الصور المعرفية في الذهن إلى نشاط سلوكي حي، وبالتالي ما يجري في بيئة الفرد ما هو إلا انعكاس آلي لما هو مرسوم ومتأصل في الذهن على شكل صور معرفة مخزنة ومقولبة جاهزة للاستخدام في تفسير العالم الخارجي وإملاء طريقة السلوك الاجتماعي.

يمكن تعزيز نظام الاعتقاد المسئول عن إنتاج السلوك الاجتماعي بمفردة تحليلية أخرى وهي "الرمز العملياتي" (The Operational Code)، الذي يفترض التماسك المعرفي الشامل بين مجموعة من الاعتقادات المترابطة بينها التي توفر تفسيرا معرفيا للأحداث وتملي خيارات السلوك على الفرد إزاء المواقف والأحداث المختلفة. من منظور أنصار المقاربة المعرفية في التحليل السياسي، يتضمن الرمز العملياتي مجموعتين من الاعتقادات وهي: "الاعتقادات الفلسفية" (Philosophical Beliefs) و"الاعتقادات الأداتية" (Instrumental Beliefs).

تتضمن الاعتقادات الفلسفية الافتراضات والمقدمات المنطقية الثابتة في العقل حول تفسير عالم الاجتماع ودور الإنسان والطرق التي يجب أن يتبعها في تحقيق طموحاته وإشباع حاجاته، إنها تتعلق بتوفير الإجابات الجوهرية عن الأسئلة المعقدة في الظروف القاسية التي يمر بها الفرد كالفقر الشديد، الحرمان الاجتماعي، الاضطهاد، قسوة الحياة وغيرها من الظروف التي تحتاج تفسيرا نمطيا يسهّل تفاعل السلوك الاجتماعي. أما الاعتقادات الأداتية، فهي المتعلقة بتفضيل أدوات أو خطوات إجرائية دون غيرها في تجسيد الاعتقادات الفلسفية، مثل الاعتقاد بأن ركوب القوارب لقطع البحر هو الأداة الفعالة للوصول إلى دول الجذب الاقتصادي، أو الاعتقاد بفائدة الهجرة السرية في تحقيق الطموحات الذاتية، أو الاعتقاد بأن الانخراط في الأنشطة غير الشرعية هي الأداة المناسبة للهجرة نحو مناطق أخرى. إن معنى الاعتقاد الأداتي محدد في تحديد الجوانب العملية لتجسيد الاعتقادات الفلسفية، والمقاربة العملية التي تحسب بواسطتها الأرباح وتقيّم المخاطر والتهديدات؛ وهي بذلك تتطابق بنسب معينة مع أفكار المقاربة العقلانية في تحليل السياسة،[13] الفرق بينهما أن الأولى تجري بعقل منغلق على عكس الثانية التي يتم القيام بها بعقل مفتوح.

كل عقل ترسم فيه تجارب الأيام، المعلومات، الظروف، التنشئة الاجتماعية والمشاهد الملاحظة يوميا خريطة من المكونات المعرفية المترابطة عبّر عنها أنصار المقاربة المعرفية في تحليل السياسة بمصطلح "الخريطة المعرفية" (Congnitive Mapping). تشير كلمة "خريطة" إلى معلمات تحدد توزيع الأشياء المادية على مسرح معين، وتبين حدودها ونطاقها بشكل يعطي لها معنى سياسي، تاريخي، قانوني، وحتى إستراتيجي. من المنظور المعرفي، تتضمن الخريطة المعرفية التوزيع المترابط لمجموعة من الاعتقادات حول القضايا المختلفة، بحيث يصبح العقل يتصرف وفقا لتلك الخريطة بطريقة نمطية أو يتحول إلى رهينة للخريطة المعرفية ويتصرف وفق مكوناتها وعناصرها، وهي الفكرة التي أكد عليها أيضا ليون فيستنغر عندما تحدث عن فكرة "التنافر المعرفي"؛[14] وقضية الهجرة هي واحدة من القضايا التي أصبحت تحتل موقعا بارزا ومهيمنا في عقول الشباب جنوب البحر المتوسط وغيرها من مناطق العالم الثالث. ترسم تلك الخريطة ما يجب على الفرد أن يقوم به من خطوات وما يجب أن يتخذ من مواقف إزاء مسألة الهجرة. ليس بالضرورة أن ينفذ

الفرد بنفسه خطوات الخريطة المعرفية، وإنما يمكن أن يسوّقها بين الناس الذين يحيطون بها ويتواصل معهم بشكل مباشر أو عبر وسائل الاتصال الاجتماعي.

بالنسبة لأنصار المقاربة المعرفية في تحليل السياسة،[15] فإن الخريطة المعرفية تملي على الفرد القيام بخمس خطوات معرفية لاتخاذ موقف أو قرار أو القيام بسلوك إزاء أي قضية تحظى بالأولوية القصوى لديه: وهذه الخطوات هي: 1)التضخيم الأولي للقضية حتى تملأ جميع مساحات الاهتمام الذهني والانفعالي؛ 2)البحث عن السوابق المعرفية من أجل تفسير القضية المطروحة أمامه؛ 3)البحث عن العواقب المستقبلية للسلوك أو الموقف المتخذ إزاءها؛ 4)البحث عن البدائل الممكنة للخيار المتخذ، في حالة فشله، كفشل الوصول إلى المكان النهائي المقصود من الهجرة؛ 5)القيام بالسلوك الفعلي أو تبني الموقف عمليا.

2- سياق تكوين الاعتقادات حول الهجرة

لا تنشأ الاعتقادات من فراغ وإنما ضمن تفاعل عناصر محيطية وشخصية تبلور مجموعة من العلاقات المعرفية المرمزة في العقل، وإذا أخذنا قضية الهجرة فإننا نجد أن سياق تكوين الاعتقادات مكون من العناصر التالية:

ثورة المهارة: يتضمن هذا المصطلح معنى توسع أفق تفكير الناس على المستوى العالمي حول المستقبل وطريقة العيش ومعالجة المشاكل وسبل كسب الثروة والتفكير حول الآخرين؛ الأعمق من ذلك الاشتراك في كسب نفس الخبرات وآليات العمل المتطورة التي يمكن نقلها من منطقة إلى أخرى، طالما أن هناك إدراك راسخ بأنها تساهم في زيادة تطوير الأنشطة الاقتصادية وكسب الثروة وتعزيز القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية. كما تنعكس "ثورة المهارة"[16] (Skill Revolution) في القدرة المتزايدة لدى الأفراد والجماعات حول التفكير خارج أطر وطرق التفكير التقليدية ضمن المستوى المحلي أو الوطني، بحيث توسعت لتشمل المستوى العالمي. كل نماذج الهاتف النقال الجديدة، الطائرات النفاثة، التلفزيونات، السيارات، الأدوات الكهرومنزلية، والسلسلة طويلة؛ يتم تصميمها على أساس أنها تسوق على المستوى العالمي للاستهلاك أو الاستخدام، ويتم إنشاء مراكز إنتاج فرعية لها في مناطق متفرقة عبر العالم.

تتطلب طريقة التفكير الجديدة أن تكون المهارات المكتسبة بدون جنسية ولا انتماء قومي ولا دافع سياسي؛ وهي الظروف الفنية التي عززت سياق تطور مفهوم وأهمية الهجرة من مجرد أفراد باحثين عن العمل إلى عقول ذكية وماهرة تبحث عن فرص أحسن لتطوير أساليب العمل وإبداع الأشكال الجديدة من النظم والبضائع وطرق التسويق، وهي الأشياء التي تجعل الشركات العالمية تعمل على تعزيز هجرة مثل هذه الأدمغة إلى مناطق تملك فيها مراكز الإنتاج الصناعي. في مقابل ذلك، نجد المجتمعات التي تتوفر على مثل هذه الفرص تحولت إلى بيئات طرد لتلك العقول الماهرة أو التي تملك مقومات كسب المهارة في قطاع معين (الطلبة النجباء وحملة الشهادات العالية).

أزمات السلطة: يعتبر هذا المتغير العامل الرئيس المتسبب في موجات المهاجرين نحو المناطق الأخرى، بسبب أن الأزمات عادة تخلّف وراءها الصراعات والاضطرابات الأمنية، بالإضافة إلى صعوبة الظروف الاقتصادية كتلك التي تشهدها مجتمعات إفريقيا ومنطقة المينا. يعمل هذا المتغير عبر تآكل الولاءات الوطنية كنتيجة لحالة عدم ثقة المواطنين في الحكومات الوطنية، خاصة في حالة الفشل أمام تحدي المشكلات اليومية التي تواجه المواطنين؛ في مقابل ذلك هناك ضغط متزايد في مناطق الاندماج الإقليمي باتجاه تحويل الولاء نحو البنيات الوظيفية فوق قومية المتخصصة في إشباع الحاجات اليومية لشعوب مناطق التكامل الإقليمي حسب طرح أنصار النظرية الوظيفية الجديدة.[17] إن "أزمات السلطة"[18](Authority Crises) متولدة بشكل أساسي من ضعف الشرعية التقليدية في تمثيل المواطنين بشكل ملموس حول القضايا ذات الصلة المباشرة بحياتهم اليومية، بحيث أصبحت الحكومات الوطنية عبر العالم غير قادرة على تنفيذ السياسات الوظيفية الفعالة في توفير الحياة المقبولة للناس؛ لذلك، يلجأ الكثير منهم إلى بناء اعتقادات إيجابية نحو الهجرة بعيدا عن أوطانهم بحثا عن وضع أفضل لعائلاتهم وأقربائهم؛ في نفس الوقت تزايد دور تدخل منظمات المجتمع المدني العالمي[19] للمساعدة في تأهيل المهاجرين داخل المجتمعات التي ينتقلون إليها.

ثوران التعبئة: يتضمن هذا المتغير تلك الأنشطة والحركة الكبيرة للأشخاص المتدفقة عبر المناطق وعلى مسافات بعيدة، سواء من خلال زيادة حركة السياحة العالمية، أو تنقل العمالة العالمية المرافقة لانتقال مراكز الإنتاج الاقتصادي، أو الهجرة الشرعية للأشخاص نحو المناطق الآمنة والغنية، أو الهجرة القسرية المدفوعة بواسطة الكوارث الطبيعية والحروب والنزاعات الأهلية والفقر والمجاعة. وأكثر المناطق التي تشهد الحالات الأخيرة هي منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، بسبب الحروب الأهلية في المقام الأول كسوريا، العراق، نيجيريا، مالي، ليبيا، إفريقيا الوسطى، والسودان. كذلك ينعكس هذا المتغير في زيادة الاتصال بين الثقافات الكبرى بواسطة الاستخدام المتزايد لوسائل التواصل الاجتماعي وتدفق المحتوى الإعلامي عبر الفضائيات العالمية؛ الذي أدى بدوره إلى تحفيز ظاهرة التدخل الخارجي في الأزمات المحلية والشؤون الداخلية بصفة عامة للدول والمجتمعات، كاستجابة للضغط الإعلامي على صناع القرار العالميين وتحريض فواعل المجتمع المدني العالمي. المظهر الآخر "لثوران التعبئة"[20] (Mobility Upheaval) هو توسع ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر إقليمي وعالمي، مثل "تنظيم القاعدة وتنظيم داعش وتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي"، وكذلك جماعات تجارة السلاح وجماعات تجارة المخدرات وتهريب المهاجرين غير الشرعيين من شمال إفريقيا نحو جنوب أوروبا. من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن كل هذه التفاعلات عبر إقليمي وعبر عالمي قللت بشكل ملحوظ من قدرة الحكومات الوطنية حول التحكم في حدودها وبيئاتها المحلية، وأصبحت معتمدة بشكل متزايد على دعم المجتمع الدولي

والمساعدات الخارجية؛ في شكلها الاقتصادي، السياسي، وحتى الأمني. فإذا نظرنا إلى الكثير من الحكومات عبر العالم، نجد أنها غير مستقرة وتواجه تحديات محلية متزايدة سواء في بعدها الاقتصادي أو الأمني، مثل حكومات منطقة الشرق الأوسط المنهمكة في نزاعات كبيرة مع جماعات مختلفة أو متخاصمة مع شعوبها، كبعض حكومات النظام العربي التي تعمل بشكل حثيث على عرقلة تقدم عملية التحول الديمقراطي بواسطة خلق الأزمات وعدم الاستقرار واستخدام القوة العسكرية والتخويف الإعلامي من الإسلام السياسي.

الانفجار المنظماتي Organizational Explosion، والذي يعني الزيادة غير المسبوقة لعدد المنظمات بكل أشكالها، التي تغطي أنشطتها كل مجالات القضية، المهمة والهامشية. السبب الرئيسي لما يسمى "بالانفجار المنظماتي" هو حركة العولمة وموجة انفتاح المجتمعات الوطنية أمام تدفق البضائع والاتصالات والمعلومات وتنقل الأشخاص ونشاط السياحة العالمية؛ وهو المناخ الذي شجع وغذى الاعتقادات الإيجابية حول الهجرة عبر عالمي.

دور التكنولوجيات التقنية الدقيقة Microelectronic Technoligies، والذي يعني تمكين الأفراد من الاتصال مع بعضهم البعض بسرعة فائقة، وإلغاء تأثير المسافات الجغرافية على التفاعلات البينية والتعاملات الاقتصادية.

ثانيا: المحركات الاتصالية للهجرة

1) العولمة الإعلامية

العولمة الإعلامية مصطلح مركب من لفظتين وهما العولمة والإعلام، فأما العولمة في مفهومها البسيط هي انتشار أشكال التأثير المؤسساتي والشخصي عبر عالمي، الذي يخلق بدوره تغيرات قابلة للملاحظة في طرق التفكير، أنماط الاتصال، اللغة، الرموز، الإيديولوجية، السلوك وكذلك التفاعلات السوسيو-اقتصادية والثقافية. أما الإعلام فهو كلمة مشتقة من معنى نقل الخبر من فرد إلى آخر، ثم تطورت إلى أن أخذت اللفظة المعنى الوظيفي من خلال نقل الأفكار والثقافة والتسويق السياسي وتوجيه الرأي العام نحو اعتقادات معينة أو تبني آراء أو مواقف معينة. عند الجمع بين الكلمتين، تظهر العلاقة الوظيفية بينهما بحيث أن الإعلام هو وظيفة للعولمة أو بمعنى آخر أن إحدى التمظهرات الرئيسية للأخيرة محددة في التدفق الإعلامي العابر للحدود والمخترق للبنيات السوسيولوجية والاقتصادية وحتى الثقافية.

من ناحية التحديد الاصطلاحي لكل كلمة على حدة، نجد أن هناك من يعرّف العولمة بأنها: «تلك العملية المتشابكة التي يتفاعل فيها البشر في ظل مجتمع واحد». ويعرّفها **أنتوني جينز** بأنها: «عملية لحام لمجتمعات العالم كي تنصهر في بوتقة واحدة مهما تباعدت

بينها المسافات، يتشارك فيه كل البشر في الرؤى والخبرات والتحديات».[21] ويمكننا تعريف العولمة بأنها: تلاشي معاني الحدود الجغرافية للدولة القومية وتراجع الخصائص التي تحدد معانيها أمام اختراق المال، الأشخاص، البضاعة والمعاملات العالمية، تحت غطاء الشركات المتعددة الجنسيات وفواعل المجتمع المدني والمنظمات العالمية. ساهم التطور الهائل في وسائل الاتصال الرقمية والتدفق العالمي للمعلومات (الفضائيات، والشبكة العنكبوتية) والتطور التكنولوجي المتسارع في تثبيت معاني العولمة، بحيث أصبحت التجارة والمال والمعلومة وحتى العمالة بدون جنسية وبدون أرض. المعنى الأساسي للعولمة هو اختراق العناصر فوق قومية للحدود الجغرافية للدولة القومية، وتراجع معنى السيادة الوطنية أمامها.

نتيجة للتطور الهائل في قطاع الاتصالات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات على كل المستويات، أصبح أي فرد في القرن العشرين له مال كاف ووقت كاف يستطيع السفر بشخصه أو يتصل بواسطة الكتابة بمعظم أجزاء العالم، ما لم تنقطع الاتصالات بواسطة الحرب. فالثورة التقنية في النصف الثاني من القرن العشرين وما بعده تكمن في الكثافة المتزايدة لتدفق المعلومات والسرعة المتزايدة في الاتصالات مع تقلص في كلفتها. الفكرة الأساسية المقترحة في هذا الصدد أن العولمة الإعلامية حوّلت العالم إلى قرية صغيرة، تعي فيها الشعوب بوجود بعضها البعض ومطلعة على ثقافة، نمط السلوك، وأساليب الحياة لبعضهم البعض. شكلت هذه التغيرات مجتمعة في الاتصالات تغيرا أساسيا في بنية عالم السياسة، إذ فقدت الحكومات سيادتها على حصة كبيرة من العلاقات فوق قومية وتقلص تحكّمها في حركة مواطنيها بمستويات كبيرة.[22]

ولّد التطور في أنظمة الاتصالات الرقمية والحوسبة والإنترنت عالما جديدا، الذي يتم عبره إعادة تفسير خاصيات المكان ودور الفرد والمحتوى الفكري الذي يسوّق عبر الشبكات الاتصالية؛ وبذلك، تعتبر هذه الأنظمة الجديدة للاتصال الرقمي بمثابة أدوات جديدة للعديد من عمليات التسويق الثقافي والإيديولوجي والسياسي، مما يعني بطريقة أخرى مسئولية العولمة الإعلامية عن نشر محتوى ثقافي وسياسي معين، ومن وراء ذلك التأثير في سلوك الرأي العام وتوجيهه نحو اتجاهات معينة.[23] الأكثر من ذلك، أن بفضل انتشار تكنولوجيا وأدوات الاتصال الرقمي والحوسبة عبر العالم، أصبحت جماعات كبيرة من البشر يستخدمون نفس الأدوات ويستقبلون نفس المحتوى المسوّق عبر الفضائيات وبلغات متعددة؛ وبالتالي مكنتهم العولمة الإعلامية من الاستغناء عن الكثير من الجهود المادية والمعنوية للتواصل مع الآخرين بسهولة وسرعة كبيرة.[24]

2) نقض الأبعاد الفيزيقية للجغرافيا

تعني ببساطة فكرة "نقض الأبعاد الفيزيقية للجغرافيا" تقليص تدخل هذه الأخيرة في التأثير على عمليات التفاعل الإنساني (العلاقة بين المرسل والمستقبل بلغة الإعلام)[25] بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع الواحد أو ما بين المجتمعات المختلفة والمتباعدة

عبر مناطق واسعة من العالم، وبالضرورة لا تتدخل في الحد أو إعاقة تدفق العمليات السوسيو-ثقافية، المعلومات حول مجالات القضية المختلفة، الأخبار حول الأحداث والأزمات ومؤشرات الأسواق العالمية وكل ما يتدخل في حركة الأفكار، الإيديولوجيا، تنقل العمالة، الهجرة الشرعية وغير الشرعية، والمضامين الرمزية والمعنوية بصفة عامة. لقد انعكست نزعة "نقض الفيزيقيا" (Dephisychilization) في عدة مظاهر ميزت العلاقات الإنسانية في عصر العولمة الإعلامية، وهي بمثابة متغيرات مستقلة في إنتاج التأثير متعدد الخواص.

في العلاقة بالهجرة، ساهم تقلص تأثير الجغرافيا في تقريب الشعوب من بعضها البعض على مستوى طرق التفكير، المعلومات، الثقافة، اللغة؛ وهي العمليات التي أدت في النهاية إلى خلق إمكانيات كبيرة للتقارب المادي بواسطة السرعة في النقل وكثافة حركة السياحة. الأعمق من ذلك، أن نقض الأبعاد الفيزيقية قد أدى إلى زيادة سقف الطموحات لدى الأفراد وكذلك توسع المعرفة حول أسلوب الحياة والوضعية الاجتماعية التي يجب أن يحضوا بها، والهجرة الشرعية أو غير الشرعية هي الوسيلة لتحقيق كل ذلك، خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق الفقيرة من العالم.

3) النزعة الشبكية

تعني "النزعة الشبكية" الترابط المستمر بين الأفراد والجماعات عبر مناطق متعددة بواسطة مواقع التواصل الاجتماعي والفضاء السيبراني بشكل عام، يتم خلالها معرفة تداول وجهات نظر مختلفة ونقل الخبرات والمعلومات حول الموضوعات المختلفة، بما فيها الهجرة الشرعية وغير الشرعية؛ وسواء كانت الأنشطة الممارسة عبر هذا الفضاء شرعية أو غير شرعية.

بحكم الدور المتزايد لثورة المعلومات والاتصالات العالمية،[26] أصبح الناس في تفاعل مستمر مع بعضهم البعض عبر العالم بأقل التكاليف، وموضوع تنظيم عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين هو أحد الأنشطة التي استفادت من تسهيلات تطور الاتصالات الشبكية. بصفة عامة، لثورة المعلومات أوجه عديدة في التأثير على الأنشطة الإنسانية وأبرزها الشؤون الإستراتيجية، وهو الجانب الذي شد انتباه الكثير من المنظّرين من فروع المعرفة الاجتماعية المختلفة. كان البروز الأول لثورة المعلومات في الشؤون الإستراتيجية مثل تأثير "نظام البث الإذاعي العالمي (Global Broadcast System) أو نظام التبادل الاستخباري للاستطلاع والاشتراك بشكل متزامن في الفيديو، الرسوم البيانية، أو البيانات النصية مع المستهلكين المتعددين على دوائر آمنة"،[27] خلال عاصفة الصحراء عام 1991، والحرب الأمريكية على العراق عام 2003، لكن لم يكن ذلك سوى بداية لانتشار الثورة المعلوماتية ومن ورائها الثورة الشبكية لتشمل القطاعات المجتمعية الأخرى، منها الهجرة الشرعية أو غير الشرعية، وذلك بأن سهّلت على الناس في مناطق العالم التعرف على

مناطق الجذب والرفاهية والتواصل مع مؤسسات الهجرة أو الجماعات غير النظامية للهجرة. الأكثر من ذلك، أدى شيوع ثورة المعلومات وتكنولوجيا الرقميات وسهولة استخدامها بالأفراد العاديين الانخراط في التفاعل الشبكي الذي وسّع بدوره أفق الإدراك العالمي الفردي، بحيث أصبح الفرد العادي يتطلع للانتقال إلى مناطق الجذب المرفهة حتى ولو كان لا يحمل أي حرفة أو مستوى تعليمي مقبول؛ وهي العملية التي كانت من قبل مقصورة على ذوي التعليم العالي أو الكفاءات المهنية الممتازة وأسرهم.

ساهمت ثورة المعلومات والاتصالات في نشر الثقافة العالمية وتوفير قدر كبير من المعلومات المجانية المتاحة بسهولة على المحركات الشبكية، المستخدمة من قبل المستهلكين الشبكيين في بلورة أفكار خاصة حول أسلوب الحياة، والطريقة الخاصة في الكسب الاقتصادي وتحسين الحياة الاجتماعية. لقد فتحت الثورة الشبكية عيون الناس في المناطق الهشة اقتصاديا أو تعاني من حروب وأزمات على العالم الذي يعيش رفاهية باذخة، وجعلتهم يستغلون كل الفرص للانتقال إلى تلك المجتمعات كما حدث مع اللاجئين السوريين الذي استغلوا لجوءهم للإقامة في تركيا أو الانتقال بأعداد كبيرة نحو أوروبا عام 2015؛ وكذلك الأمر بالنسبة للمهاجرين غير النظاميين الأفارقة الذين يتدفقون يوميا على الشواطئ الجنوبية للقارة الأوروبية.

باختصار، هناك نتيجة مهمة يمكن استخلاصها من تأثير ثورة المعلومات على حركة هجرة عبر العالم (في صورتها النظامية أو غير النظامية)، مفادها أن النزعة الشبكية المتولدة عن التكنولوجيا الاتصالية والرقمية هي المسئولة عن توليد الإدراك العولماتي لأسلوب الحياة وطريقة التفكير، وبلورة ما أسماه **جوزيف بيلتون** (Joseph Pelton) بمفهوم "العقل العالمي"،[28] عمل هذا الأخير كمتغير مستقل في خلق عدم الثبات الديمغرافي في مناطق الجنوب. فإذا كان مركز العولمة هو مناطق الشمال والمستفيد الأول من ثروة العالم، فإن العولمة أثرت في مناطق الجنوب في الاتجاه المعاكس، بأن خلقت الدافعية السلوكية الفردية والجماعية للهجرة نحو مناطق المركز (بتعبير أنصار النظرية التبعية[29] في تحليل العلاقات الدولية) من أجل نيل حصة من الرفاهية العالمية.

إذا سلّمنا بفكرة جوزيف بيلتون حول العقل العالمي، فإن من الناحية الواقعية نجد أن هذا العقل يعيش حالة تناقض معرفي شديد ناتج عن الفجوة الاقتصادية بين الجماعات الإنسانية التي تعيش بفعل تأثير النزعة الشبكية في مجتمع عالمي واحد. وفق نظرة ليون فيستنجر حول التنافر المعرفي،[30] فإن التنافر داخل البنية المعرفية يعمل كمتغير مستقل في خلق الدافعية السلوكية التي تتوق إلى الانسجام وتبديد التنافر، وفي حالة الهجرة فإن الناس يهاجرون للتخلص من فجوة التنافر بين المحيط الاجتماعي القريب منهم والعالم الواسع الذي يتفاعلون معه يوميا عبر الاتصالات الشبكية المجانية تقريبا.

بسبب النزعة الشبكية التي أخذت تغشى الحياة المجتمعية في دول الشمال والجنوب، أصبحت الحدود الجغرافية الوطنية لا تسع الشعوب التي تعيش حالة التناقض الشديد بين ما يشاهدونه في مواقع التواصل الاجتماعي والإعلام بصفة عامة، والحياة الاجتماعية الضنك التي تحيط بهم، أقل خاصياتها الحرمان من الحد الأدنى من الخدمات مثل المسكن المناسب، العناية الصحية، الغذاء والتعليم. لقد رسخت النزعة الشبكية في الأذهان فكرة العالم الواحد سواء بطريقة شعورية أو غير شعورية، مباشرة أو غير مباشرة؛ ومن وراء ذلك خلق الدافعية السلوكية للانتقال نحو مناطق مركز جذب الرفاهية الاجتماعية والحياة المقبولة اقتصاديا.

إذا كان لابد من التأكيد على دور للنزعة الشبكية في تغذية دوافع الهجرة، فإن الحالة الذهنية وطريقة التفكير التي خلقتها هي الانشغال بمسألة الهجرة كخيار جذاب لتغيير الحالة المأساوية التي يعيشها الناس في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية خاصة فئة الشباب. حتى ولو كان سوء إدراك -بتعبير **روبرت جيرفيز**[31]- لحقيقة العالم الواقعي في منطقة الشمال هو المسيطر على الأذهان، فإن سوء الإدراك يؤثر على السلوك وطريقة العمل والمقاربات السلوكية المختارة في الحياة بنفس القوة التي يؤثر بها الإدراك الصحيح؛ لأن الفرد (كما هو شائع في تراث علم النفس الاجتماعي)[32] يتصرف كما يدرك الأشياء أو تصنع له في العالم الافتراضي وليس كما هي موجودة في العالم الموضوعي.

ثالثا: المحركات النظمية للهجرة

يتعلق المكوّن النظري الثالث في مقاربة تحليل ظاهرة الهجرة بالمحركات النظمية وكل العناصر البنيوية التي تشكل النظام الدولي المعولم، التي جعلت إمكانية انتقال الأشخاص فرادة وجماعات عالية بحكم طريقة العمل في النظام الاقتصادي العالمي أو بحكم خاصية الانفتاح وتحرير الاقتصاديات الوطنية والميل المتزايد نحو التكامل والاندماج الاقتصادي على المستوى الإقليمي والدولي. من الناحية المنهجية، تعمل هذه المحرّكات كمتغيرات مستقلة في تغذية وإنتاج الدافعية السلوكية للهجرة المنظمة وغير المنظمة على حد سواء، يمكن تحديد هذه المتغيرات في مجموعة النقاط التالية:

1. التبعثر والإبداع: أدى تنامي عدد الفواعل غير الدول فوق قومية (الشركات العالمية وجماعات المجتمع المدني العالمي) وتأسيس فروع لها في معظم دول العالم، بالنظام العالمي إلى "التبعثر" (Disaggregation)، حيث تعكس خاصية التبعثر غياب الهرمية الصارمة وتعويضها بتعدد مراكز قوى صناعة القرار، المبنية على أسس جد مرنة مثل القوة الاقتصادية، التجارية، الرمزية، المعلومات، والتكنولوجيا. خلقت خاصية التبعثر بدورها حالة "الإبداع" (Innovation) للآليات الجديدة في التوجيه والتحكم في سلوك الفواعل وتفعيل عمليات صناعة القرار داخل المؤسسات العالمية المختلفة. بدورها حالة التبعثر أدت

إلى زيادة تنقل الأشخاص من منطقة لأخرى وفق حاجة الإنتاج وإدارة الأعمال، كما عززت حالة الإبداع خاصة الأبواب المفتوحة للحصول على أحسن العقول عبر العالم والاستفادة منها في تقوية المنافسة الاقتصادية من جهة، وانخراط الأفراد من معظم مجتمعات العالم في منظمات المجتمع العالمي للدفاع عن القضايا المشتركة من جهة أخرى، منها حماية المهاجرين والأنشطة الإنسانية ومقاومة النزعة المعادية للمهاجرين في مجتمعات الشمال.

2. كثافة الاعتماد المتبادل المتعدد الخواص: استمرار عملية الاعتماد المتبادل في الكثافة والانتشار لتشمل القضايا المقصودة وغير المقصودة، الإيجابية والسلبية، الأمن وعدم الأمن، الهجرة الشرعية وغير الشرعية، والحرب والسلم. تستلزم خاصية الاعتماد المتبادل كما يطرح أنصار النظرية الوظيفية الجديدة[33]- بضرورة الحدود المفتوحة أمام الحركة الحرة للأشخاص ورؤوس الأموال وحتى الثقافات بين المجتمعات الوطنية.

3. كلانية العلاقات الدولية: يشير مفهوم الكلانية[34] انتقال نظام العلاقات الدولية من الخاصية الوطنية المتميزة بالتجزيئية والخصوصيات الثقافية والسياسية ضمن الدولة القومية، إلى الخاصية العالمية المتميزة بكلية التفاعل عبر صف من مجالات الأنشطة عبر العالم، وهو المدخل الذي شجع على الهجرة واعتبار العالم ككل مجال للتفاعل وليس الدائرة الجغرافية الوطنية فقط.

4. النظام ما بعد القومي: يقوم مفهوم "النظام ما بعد القومي" (Postnational Order) بشكل أساسي على وجود قوى وجماعات تبعثرت مصالحها بشكل أصبحت حدود الدولة السياسية لا تسعها، بمعنى أن مثل هذه القوى والجماعات أصبحت غير مقيدة بالوحدتين التقليديتين: الدولة والأمة، وإنما تتفاعل على مستوى البيئة العالمية. الجانب الأكثر أهمية ذي علاقة بالهجرة هو تآكل الرابطة القومية بين الأفراد ومجتمعاتهم واستبدلت برابطة الرفاهية والوظيفة والخدمات المجتمعية ومتطلبات الحصول والمحافظة على منصب الشغل.

5. عولمة الاقتصاديات الوطنية: أدت موجة تحول الاقتصاديات الوطنية نحو الأسواق المفتوحة والتجارة الحرة والتخلص الكلي أو شبه الكلي من الحواجز الجمركية أمام تدفق البضائع والعمالة والمال إلى زيادة هجرة العقول المحترفة أو الماهرة من المجتمعات التي أثرت عليها الإصلاحات الاقتصادية وانهارت فيها القدرة الشرائية والحماية الاجتماعية. تنطبق هذه الحالة بشكل كبير على مجتمعات جنوب المتوسط بشكل عام وجنوب آسيا.

6. أنظمة القضية: تعني "أنظمة القضية" (Issue-Systems) ظهور المنظمات المتخصصة في قطاع معين والفواعل غير الحكومية المتخصصة هي الأخرى في الدفاع عن قضايا إنسانية معينة كقضية الهجرة واللاجئين، التي أصبح لها دور ملحوظ في بلورة وترتيب جدول أعمال السياسة الدولية وتحديد الخيارات وصناعة القرار داخل المنظمات

التابعة للأمم المتحدة. لقد ساعدت أنشطة هذه المنظمات في حماية حقوق اللاجئين والدفاع عن قضية المهاجرين خاصة المنحدرين من مناطق النزاع. الحقيقة أن ظهور أنظمة القضية ليس وليد المفاجأة بقدر ما كانت عملية متطورة بلغت ذروتها في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، بسبب التوجه الملحوظ للعالم نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية (المجموعة الاقتصادية الأوروبية) والعالمية (اتفاقية الجات). لقد تحدث كثيرا **كارل دويتش**[35] وأنصار النظرية الوظيفية/الوظيفية الجديدة[36] عن ظهور المنظمات المتخصصة في قطاعات معينة دون أخرى، مثل الاتحاد العالمي للبريد، منظمة العمل، ومنظمة الصحة العالمية. من المتوقع أن يستمر النظام العالمي مستقبلا في التخصص الوظيفي عبر تحسين أداء المنظمات القطاعية وزيادة الاتفاقيات المتخصصة في مجالات العمل الجديدة والناشئة، بواسطة تأثير تطور العمل العالمي والعولمة الاقتصادية وكثافة الاعتماد المتبادل العالمي. هذا الاتجاه في تطور النظام العالمي أثّر بشكل ملحوظ على استقرار الديمغرافيا في الكثير المناطق عبر العالم، سواء بسبب البحث عن العمل أو بحكم تبعية العمالة للشركات العالمية، أو بسبب التأثيرات السلبية للعولمة على الاقتصاديات الهشة في دول الجنوب التي دفعت عشرات الآلاف نحو الهجرة بطريقة نظامية أو غير نظامية.

7. ضعف النزعة الترابية للدول: كما أشرنا من قبل، أدت ديناميكيات العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تقليص أهمية الأبعاد المكانية والزمانية للجغرافيا، بشكل أثر على قدرة الدولة في تثبيت السيطرة الصارمة على حدودها، أمام تدفق المهاجرين واللاجئين. بل الأكثر من ذلك، نتيجة لتنامي الحاجات الكمالية لدى المجتمعات المعاصرة وتحولها إلى ضرورية في أذهان الأفراد، أصبح ليس بمقدور الدول الاستجابة بشكل فعال لمثل هذه الحاجات وتحقيق المطالب اليومية لمواطنيها؛ وبالتالي أنهكت مثل هذه الحاجات الكمالية القدرات الوظيفية للدولة الوطنية، بشكل دفعها حثيثا نحو المنظمات الوظيفية والمؤسسات العالمية والفواعل غير الحكومية لإشباع مثل هذه الحاجات بما فيها الأمن المجتمعي. فعلى سبيل المثال، تحت الضغط المتزايد لحملات الدعاية الإعلامية حول البضائع المختلفة، التي تبث على مدار الساعة في شاشات التلفزيون والإنترنت واللوحات الإشهارية في الشوارع، أصبح السلوك الاستهلاكي للفرد أكثر إثارة ومستفزا بشكل مستمر ومدفوعا وراء هذه البضائع؛ التي لا يستهلك أو يستخدم إلا جزءً منها والباقي يتحول إلى قمامة تلوّث البيئة.

شكلت كل هذه العمليات الرمزية والسلوكية أعباءً متزايدة على الأداء الوظيفي للدولة الوطنية، بحيث أصبحت الحاجات الكمالية تفوق بشكل كبير إمكانياتها، في مقابل تقلص الثقة الشعبية في الحكومات الوطنية بسبب هذا الضعف وتآكل القدرات الوظيفية؛ انعكس ذلك بشكل ملحوظ في صعوبة وجود الإجماع الوطني حتى حول القضايا الحيوية،

وفي أحسن الأحوال التئام الأغلبية البسيطة حول تبني الخيارات الكبرى من قبل الحكومات الوطنية. في مقابل ذلك، أدت جوانب الضعف في قدرات الدولة إلى خلق الحاجة المتزايدة نحو التعاون الإقليمي والعالمي بين الدول حول مجالات القضية المختلفة بما فيها الأمن ومعالجة مشاكل المهاجرين (حالة الاتحاد الأوروبي مثلا)، والبعض منها لجأ إلى وضع قيود قانونية لوقف تدفق المهاجرين نحو أراضيه (بعض دول أوروبا الشرقية وبريطانيا)، ولجأت أخرى إلى بناء الجدار العازل على حدودها للحد من الهجرة السرية نحو أراضيها (الولايات المتحدة في عام 2019)؛ لكن ليس كل الدول قادرة على بناء مثل هذا الجدار كدول شمال إفريقيا لمنع تدفق المهاجرين الأفارقة نحو أراضيها.

النتائج

من خلال مناقشة المحاور السابقة، يمكن استخلاص بعض النتائج المهمة، أولها أن الهجرة ظاهرة متطورة مع عناصر علم الاجتماع الأخرى وليست مجرد انتقال أشخاص من منطقة لأخرى سواء كان اضطراريا أو اختياريا، فهي إحدى مخرجات تطور نمط الإنتاج، تغير الديمغرافيا، تطور المعرفة، التكنولوجيا وغيرها من عوامل التطور السوسيولوجي العام. ثاني هذه النتائج أن هناك عددا غير محدد من المتغيرات المستقلة المسئولة عن إنتاج ظاهرة الهجرة بكل أنواعها، وليست فقط تلك الشائعة بين الباحثين والمعلقين في الصحف والمحللين في وسائل الإعلام، مثل الحروب الأهلية، المجاعة، انهيار الدول، والأزمات الاقتصادية والأمنية. ثالث هذه النتائج محددة في أن المتغيرات المعرفية تعتبر أكثر الأسباب تأثير في إنتاج دافعية الهجرة لدى الأفراد والجماعات عبر بلورة الصور المعرفية والاعتقادات حول العالم الآخر الجذاب. رابع هذه النتائج أن للعولمة المتعددة الخواص النصيب الأكبر في إنتاج ظاهرة الهجرة بكل صورها في عالم اليوم. خامس هذه النتائج أن الهجرة ليست ظاهرة سلبية كلية، وإنما يمكن أن تساهم في انتشار الثقافات عبر عالمي وتساهم في تعرّف المجتمعات على ثقافات بعضهم البعض، كما يمكن أن تكون مفيدة للتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات عبر العالم■

الهوامش

1- Dagmar Stahberg and Dieter Frey, «Attitudes: Structure, Measurement and Functions», In Introduction to Social Psychology, 2nd ed. Ed. Miles Hewstrone, Wolfgang Stroebe, and Geoffrey M. Stephenson (New York: Bleckwell Publishers, 1996), pp. 215 -22.

2- Brian Riply, «Cognition, Culture, and Bureaucratic Politics», in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersy: Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), pp. 89-90.

3- Leon Festinger, «An Introduction to the Theory of Dissonance», In Notable Selections in Psychology, 2nd ed., ed. Terry F. Pettijohn (United States of America: Dushkin/McGraw-Hill, 1997), pp. 329-36.

4- Joseph Frankel, Contemporary International Theory and the Behaviour of States (London: Oxford University Press, 1972), p. 71.

5- Joseph Frankel, Op. Cit., pp. 71 -73.

6- Stephen W. Littlejohn, Theories of Human Communication (Columbus, Toronto, London, Sydney: Charles E. Merrill Publishing Company, 1978), pp. 163- 66.

7- Robert S. Feldman, Essentials of Understanding Psychology, 3rd ed. (New York: The McGraw-Hill Companies, Inc., 1997), pp. 467-79.

8- Jerel A. Rosati, «A Cognitive Approach to the Study of Foreign Policy», in Foreign Policy Analysis: Continuity and Changing in Its Second Generation, ed. Laura Neack, Jeanne A. K. Hey, and Patrick J. Haney (New Jersy: Prentice Hall, Englewood Cliffs, n. d.), p. 54-56.

9- ibid., p. 54.

10- Dagmar Stahberg and Dieter Frey, «Attitudes: Structure, Measurement and Functions», In Introduction to Social Psychology, 2nd ed. Ed. Miles Hewstrone, Wolfgang Stroebe, and Geoffrey M. Stephenson (New York: Bleckwell Publishers, 1996), pp. 215 -27.

11- Jerel A. Rosati, Op. Cit., p. 55.

12- Ibid., p. 56.

13- M. Carley, «Anaytic Rationality», In Decision Making: Approaches and Annalysis, ed. Anthony G. McGrew and M. J. Wilson (Manchester: Manchester Universiy Press, 1982), pp. 60- 66.

14- J. D. Steinbruner, «Congnitive Dimensions of Organizational Phenomena», In Decision Making: Approaches and Annalysis, ed. Anthony G. McGrew and M. J. Wilson (Manchester: Manchester Universiy Press, 1982), pp. 144- 53.

15- Jerel A. Rosati, Op. Cit., pp. 56-57.

16- James N. Rosenau, The Study of World Politics (USA, Canada: Routledge, 2006), p. 78.

17- Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 386-93.

18- James N. Rosenau, Op. Cit., p. 79.

19- Jan Aart Scholte, «Global Civil Society», in Perspective on World Politics, 3rd ed., ed. Richard Little and Michael Smith (London and New york: Routledge Taylor & Francis Group, 2006), pp. 238-49.

20- James N. Rosenau, Op. Cit., p. 80.

21- علي حسي شبكشي، العولمة نظرية بلا منظر (القاهرة: مطابع الشركة بمدينة السادس من أكتوبر، 2000)، ص. 06.

22- Peter Willetts, «Transnational Actors and International Organizations in Global Politics», In The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), p. 373.

23- David Held, Anthony McGrewn David Gldblatt & Jonathan Perrato, Global Transformation: Politics, Economics and Culture (Cambridge: Polity Press Association with Blackwell Publishing Ltd, 2003), p. 58.

24- David Held, Anthony McGrewn David Gldblatt & Jonathan Perrato, Op. Cit., p.60.

25- مصطفى حجازي، الاتصال الفعال في العلاقات الإنسانية والإدارة. بيروت: المركز العربي للتطوير الإداري، 1982، ص. 164.

26- Leslie Sklair, «Social Movements and Global Capitalism», in The Cultures Of Globalization, ed. Fredric Jameson and Masao Miyoshi, 2nd ed. (United States: Duke University Press, 1999), pp.297-301.

27- Thomas K. Adams, The Army after Next: The First Postindustrial Army (London: Praeger Security International, 2006), p. 56.

28- وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية (الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994)، ص ص. 36-31.

29- Chris Brown, «Development and Dependecy», In International Relations: A Handbook of Current Theory, ed. Margot Light and A. J. R. Groom (Great Britain: Frances Pinter (Publishers) Limited, 1985), pp. 61 -65.

30- Leon Festinger, «An Introduction to the Theory of Dissonance», In Sources: Notable Selections in Psychology, 2nd ed., ed. Terry F. Pettijohn (United States of America: Dushkin/McGraw-Hill, 1997), pp. 328-29.

31- Robert Jervis, «Perception and Misperception in International Politics», in International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti and Mark V. Kauppi, 2nd ed. (New York: MacMillan Publishing Company, 1993), pp. 289-92.

32- محمد خالد الطحان، (مقياس الاتجاهات الوالدية في التنشئة كما يدركها الأبناء)، المجلة العربية للبحوث التربوية. المجلد: 03، العدد: 01، 1983، ص. 67.

33- Ernst B. Haas, «The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing», International Organization 24 (Autumn 1970): 627-28.

34- وليد عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص. 83-85.

35- Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 230 -56.

36- Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 386-93.